

(الفهرس)

3	- مقدمة
9	- الفصل الأول: تنفيذ الأحكام الإدارية وأسسها القانونية
10	- المبحث الأول: مفهوم تنفيذ الأحكام الإدارية
11	- المطلب الأول: تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الإدارة
12	- الفقرة الأولى: التنفيذ بطريقة الحجز الإداري
12	- الفقرة الثانية: التنفيذ بطريقة المقاصة
13	- المطلب الثاني: تنفيذ الأحكام الصادرة ضد الإدارة
14	- الفقرة الأولى: التزام الإدارة بتنفيذ منطوق الحكم
14	- الفقرة الثانية: استخدام أسلوب الضغط لحمل الإدارة على التنفيذ
15	- المبحث الثاني: أساس التزام الإدارة بتنفيذ الأحكام الإدارية
17	- المطلب الأول: تنفيذ الحكم التزام بمبدأ الشرعية
18	- المطلب الثاني: الالتزام بمبدأ القوة الملزمة للحكم
21	- المطلب الثالث: احترام جهاز القضاء
27	- الفصل الثاني: صور وأساليب امتناع الإدارة عن تنفيذ الأحكام الصادرة ضدها
29	- المبحث الأول: صور وأساليب امتناع الإدارة عن تنفيذ الأحكام الإدارية
30	- المطلب الأول: صور امتناع الإدارة عن التنفيذ
30	- الفقرة الأولى: التباطؤ أو التراخي في التنفيذ
33	- الفقرة الثانية: إساءة استعمال التنفيذ أو التنفيذ الناقص

69	- الفقرة الثانية: التعويض عن عدم تنفيذ الأحكام	35	- الفقرة الثالثة: الرفض الصريح
71	- المطلب الثاني: الحكم بالغرامة التهديدية ضد الإدارة التنفيذ	37	- المطلب الثاني: الأساليب التي تستعملها الإدارة لتعطيل تنفيذ
80	- المطلب الثالث: محاولات لتنفيذ الحكم الإداري الصادر ضد الإدارة تنفيذا جبرا	38	الأحكام الإدارية
81	- الفقرة الأولى: تنفيذ الحكم الإداري الصادر ضد الإدارة في النظام اليوغوسلافي	40	- الفقرة الأولى: تعطيل تنفيذ الحكم بقرار إداري
82	- الفقرة الثانية: التنفيذ الجبري للحكم التضمن إدانة مالية ضد الإدارة في النظام الجزائري.	41	- الفقرة الثانية: تعطيل تنفيذ الحكم بقرار تنظيمي
84	- الفقرة الثالثة: الحجز لدى الغير في مواجهة الإدارة الممتنعة عن تنفيذ الأحكام الصادرة في مواجهتها في الاجتهد القضائي المغربي	44	- الفقرة الثالثة: تعطيل تنفيذ الحكم بإجراء شرعي
90	- المبحث الثاني: وسائل حمل الموظفين على تنفيذ الحكم الإداري الصادر ضد الإدارة	45	- المبحث الثاني: العقبات التي تواجه التنفيذ ضد الإدارة
90	- المطلب الأول: المسؤولية المدنية	45	- المطلب الأول : دور القاضي في تنفيذ أحكامه الصادرة في مواجهة الإدارة و موقف الفقه منه
96	- الفقرة الأولى: موقف القضاء الإداري	49	- الفقرة الأولى: دور القاضي في تنفيذ أحكامه الصادرة ضد الإدارة
98	- الفقرة الثانية: موقف الفقه	55	- الفقرة الثانية: موقف الفقه من مسلك القاضي الإداري
102	- المطلب الثاني: المسؤولية الجنائية	55	- المطلب الثاني: عدم جواز الحجز على أموال الدولة وموقف الفقه منه
107	- المطلب الثالث: المسؤولية التأديبية	56	- الفقرة الأولى: الاتجاه الذي يحرر الحجز على أموال الدولة الخاصة
113	- خاتمة	63	- الفقرة الثانية: الاتجاه الذي يمنع الحجز على أموال الدولة الخاصة
123	- قائمة المراجع	64	- الفصل الثالث: وسائل حمل الإدارة و الموظفين على تنفيذ
	- الفهرس	64	الحكم الإداري الصادر ضد الإدارة
		65	- المبحث الأول: وسائل حمل الإدارة على تنفيذ الحكم الإداري الصادر ضدها
			- المطلب الأول: إلغاء القرار المخالف للشئ المقضي به والمطالبة بالتعويض
			- الفقرة الأولى: إلغاء قرار الامتناع عن التنفيذ